شيفرة «القطب المخفية» في حقيبة الداخلية

التنافس الغربي على العقوبات ضد نظام الأسد نتيجته تباطؤ بتشكيل حكومة لبنانية بمواصفات سورية

| بيروت - من وسام أبوحرفوش |

طوى لبنان الاسبوع الـ15 من الفراغ الحكومي، ويتجه مع الاسبوع الطالع الى التوغل قدماً في العجز عن توليد «سلطة جديدة» في البلاد المحكومة بـ «صدمة» المتغيرات الاستراتيجية في المنطقة و«شظاياها» المتطايرة من أمكنة عدة، وفي مقدمها سورية والبحرين.

فلبنان، «الدولة المعلقة»، بدا منذ اسابيع وكأنه اطفأ محركاته وينتظر ما ستؤول اليه التطورات في سورية والبحرين على وجه الخصوص، خصوصاً وان طرفي الصراع فيه (تيار المستقبل وحزب الله) معنيان بقوس الأزمات الممتد من دمشق الى المنامة.

«تيار المستقبل» بزعامة سعد الحريري الذي سارع الى إدانة التدخل الايراني في شؤون البحرين ودول الخليج يراقب بـ «صمت» المأزق المتمادي للنظام في سورية، ويحاذر التعليق على المجريات الدامية في «الشقيقة» الأقرب قطعاً لدابر إتهامه بـ «التورط» فيها.

«حزب الله» الذي ينظر بـ «عين بحرينية» لمسار الحراك في المنطقة كان دان التدخل الخليجي في المنامة، وهو يحاذر إطلاق مقاربات «رسمية» لمجريات الوضع في سورية تحاشياً للايحاء بتدخله الى جانب النظام في معركته الداخلية في المدن السورية.

وبهذا المعنى، فإن الداخل اللبناني تحول «إقليمياً» وملفاته لم تعد محلية، وفي مقدمها الحكومة التي تحتاج ولادتها لعملية تلقيح في «إنبوب» لم تكتمل «أسبابه الموجبة» بعد في ضوء سوء الانقشاع العام في المنطقة المصابة بعوارض تحولات إستراتيجية وتاريخية.

وثمة من يعتقد في بيروت بان الحاكم الفعلي للبنان في هذه الايام هو «الضياع» مع الإرباك الذي ينتاب مكونات الحكومة «المحتملة»، الامر الذي يدفعها الى «الاختباء» خلف متاريس من نوع الكلام عن الصراع حول حقيبة وزارة الداخلية.

فرغم الاهمية الاستثنائية لهذه الحقيبة «المحشوة» بأسرار الأمن والانتخابات، فإنها ليست الجعبة الفعلية التي تخزن فيها «شيفرة» العجز عن تشكيل حكومة من «لون واحد» رغم مساعي «الليل والنهار» منذ نحو أربعة أشهر.

وفي تقدير اوساط واسعة الاطلاع فان «القطبة المخفية» في عدم خروج الحكومة «الموعودة» الى النور، تعود الى التراجع المباغت في النفوذ السوري الذي كان صاحب الكلمة الحاسمة في إسقاط الحكومة «السابقة» برئاسة سعد الحريري.

فالعلامة الفارقة الاهم في الحكومة التي كان يفترض ان تشكل قبل نحو ثلاثة اشهر على الاقل، انها حكومة موالية لسورية «مئة في المئة» بعد حكومات «متمردة» جاءت الى السلطة في لبنان عقب الخروج السوري في العام 2005.

غير ان «الهزة» التي اصابت النظام في سورية التي دهمتها الاحتجاجات الواسعة قلصت حجم «هيبة» دمشق في بيروت التي بدت اكثر «رحرحة» في ترتيب حسابات تأخذ في الاعتبار مواقف اللاعبين الاقليميين والدوليين الآخرين.

ففي اللحظة التي تتبارى الولايات المتحدة وأوروبا على فرض عقوبات على النظام في سورية وحكومته، لن يكون من السهل على اطراف معنية بالملف الحكومي في لبنان تشكيل حكومة بـ «المواصفات» السورية، والذهاب الى استفزاز المجتمع الدولي وعواصمه الرئيسة.

في هذه الأثناء، وفيما واصل الرئيس المكلف تشكيل الحكومة نجيب ميقاتي اتصالات الكواليس لحلحلة العقد وتشكيل الحكومة سريعاً، جازماً بأن «الاعتذار غير وارد»، برز تواصُل الهجوم عليه من فريق زعيم «التيار الوطني الحر» النائب العماد ميشال عون، والذي بلغ حدّ حديث النائب في كتلته نبيل نقولا عن «قرار ظني صدر بحق شركات الرئيس ميقاتي في دعوى الفساد والسرقة في ملف التخابر الدولي» معتبراً انه «إذا أراد الرئيس ميقاتي ان يكون زعيماً وطنياً فيجب أن يؤلّف حكومة من الذين أتوا به إلى رئاسة الحكومة، ولكن إذا أراد أن يكون زعيماً طائفياً فليتوجّه إلى حكومة تكنوقراط».

ولفت موقف للمعاون السياسي لرئيس البرلمان نبيه بري النائب علي حسن خليل (يتابع ملف الحكومة باسم بري) اعلن فيه «ان دور الدولة وهيبتها لا تعاد بالقوة، إنما علينا ان نعيد ثقة الناس بالدولة الراعية»، لافتاً الى «ان المطلوب عمل إنقاذي حقيقي، والعمل سريعا من اجل الخروج من النفق الذي يعيش فيه الوطن والمواطن، وتشكيل حكومة إنقاذية قادرة على ممارسة دور إنقاذي للواقع القائم وإنقاذ الوضع السياسي، حكومة من الجبهة الوطنية تدير حواراً وطنياً وتعيد رسم خريطة عمل سياسية جديدة تعيد ربط أواصر علاقات كافة المكونات الوطنية بعضها ببعض، وتعيد فتح خط التواصل بين كافة الاطراف وقادرة على معالجة الوضع الاقتصادي ومعالجة المديونية».

واذ أشار الى «ان البعض في السابق راهن على الوقت وعلى متغيرات اقليمية وعلى المحكمة الدولية من اجل ان يرسم لنفسه سياسة استفراد بالقرار السياسي وبالقرار على كافة المستويات»، قال: «أسقطنا هذه التجربة من خلال تكوين أكثرية جديدة. فنحن امام تحد، اما ان تنجح هذه التجربة او ان نسقط في فخ المراوحة التي لم يعد يحتملها الناس. فنحن كأكثرية وكجبهة وطنية جديدة علينا ان نكون في مستوى التحديات».

واعتبر نائب «حزب الله» حسن فضل الله تعليقاً على الوضع الحكومي «ان الجهد الحثيث استؤنف والمشكلة هي في التفاصيل التي تحتاج الى معالجة من خلال أفكار يتم تداولها فيما يخص وزارة الداخلية».

وفي السياق نفسه، لفت اعلان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بعد اجتماعه برئاسة مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني «ان ظاهرة التمادي في تعطيل تشكيل الحكومة العتيدة وتراكم العقبات والمطالب والشروط المتناقضة تشكل خروجا عن قواعد الوفاق الوطني وانتهاكا للأسس التي حددها الدستور اللبناني لتشكيل الحكومات في لبنان»، داعياً إلى «الالتزام بالثوابت الوطنية التي أكد عليها اللبنانيون في اتفاق الطائف والكفيلة بالحفاظ على الوحدة الوطنية».

وأعرب المجلس عن أمله «في العودة إلى الأصول الدستورية في تشكيل الحكومات على قاعدة احترام صلاحيات رئيس الحكومة المكلف»، معتبراً «ان لبنان وفي ظل الأوضاع التي تعصف بالمنطقة العربية أحوج ما يكون إلى حكومة وطنية وبأسرع وقت تولي حاجات الناس المعيشية والاقتصادية ما تستحقه من اهتمام».

وفي موازاة المواقف المحلية، كرّر المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان مايكل وليامز بعد زيارته رئيس الهيئة التنفيذية لـ «القوات اللبنانية» سمير جعجع «ايمان الأمم المتحدة بضرورة تشكيل حكومة لبنانية قريبا ووجوب بذل كل القيادات السياسية جهودها للمساعدة في ايجاد المناخ الملائم لتاليف الحكومة»، آملا رؤية حكومة لبنانية «في غضون أيام وليس أسابيع كي تحمي الشعب اللبناني في ظل التغييرات والاضطرابات التي يشهدها الشرق الأوسط».

وجاء موقف وليامز غداة اعتبار الامين العام للامم المتحدة بان كي مون في تقريره حول القرار 1559 الذي عرض على مجلس الامن «ان التوتر السياسي في لبنان ازداد في الاشهر الاخيرة مدفوعا باجراءات المحكمة الخاصة بلبنان وبامور اخرى».

واذ لاحظ بان «ان المواقف المؤيدة والمناهضة للمحكمة الخاصة بلبنان تزداد حدة وتستقطب البلد»، لفت الى «ان الانتشار العام للسلاح خارج اي سيطرة من الدولة اضافة الى وجود ميليشيات شديدة التسلح، يشكل جوا غير مؤات للسلم الداخلي والازدهار في لبنان».

واعرب عن اقتناعه «بان نزع سلاح المجموعات المسلحة في لبنان ولا سيما حزب الله، يمكن ان يتم بشكل افضل عبر عملية سياسية»، داعياً المسؤولين اللبنانيين الى «استئناف الحوار الوطني برعاية الرئيس ميشال سليمان».

وتزامن موقف بان مع تقديم المدعي العام في «المحكمة الخاصة بلبنان» دانيال بلمار قراراً اتهامياً في جريمة اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري معدلاً عن الذي رفعه في 17 يناير الماضي الى قاضي الاجراءات التمهيدية دانيال فرانسين بعدما اضاف اليه «عناصر أساسية جديدة».

وهذا التعديل، وهو الثاني الذي يُدخله بلمار على القرار بعد 11 مارس الماضي حين اعلن أنه «نتيجة لعملية جمع وتحليل مزيد من الأدلة أدخلنا تعديلاً يُوسع نطاق قرار الاتهام»، استوقف الدوائر المراقبة لاعتبارَيْن هما: ما اعلنه بلمار في بيانه من انه لا يعتزم إدخال أي تعديلات إضافية على قرار الاتهام «إلا إذا طلب منه قاضي الإجراءات التمهيدية القيام بذلك»، ما اوحى بانه بات يتحَكم بكل مفاصل قراره لناحية الأدلة، وإن كان اشار الى امكان ان «تودع قرارات اتهامية أخرى في المستقبل إذا وجدت أدلة تستدعي ذلك». اما الاعتبار الثاني، فكان الاشارة اللافتة الى انه يتوقّع ان تُنجز عملية معاينة المواد المؤيدة للقرار الاتهامي «التي يجب ان تتم في شكل دقيق وشامل» في غضون «الأشهر المقبلة»، ما اوحى بعدم دقة التوقعات التي كانت أشارت الى أن القاضي فرانسين قد يصدر القرار الاتهامي أواخر الشهر الجاري أو أوائل الشهر المقبل. علماً ان التعديل الذي كان أُدخل في مارس الماضي أرجأ بت القرار الذي كان متوقعاً إنجازه بحلول اواخر ابريل بحجة أن فرانسين احتاج الى مزيد من الوقت لدرسه.

وعلق وزير العدل في حكومة تصريف الأعمال إبراهيم نجار على مسألة إيداع المدعي العام في المحكمة الخاصة بلبنان قرارا إتهامياً معدّلاً، وقال: «مرة جديدة أضاف بلمار عناصر اساسية وهذا يؤكد أن التحقيق مستمر والمحكمة لم تجمّد أعمالها وهي تسير بسرعة أكثر من السابق». ورأى أن «مهمة مدعي عام المحكمة لا تنتهي عند أي مشروع قرار اتهامي لأنه يعتمر قبعتين: واحدة كمدع عام وثانية كمحقق وبالتالي علينا أن ننتظر أنه لا يمكن الإفشاء عن كل شيء، كما من حقه تقديم إضافات على التقرير الأولي».

الراعي: بلدنا ليس هدية من فرنسا بل هدية أبطال يؤمنون بـ «لبنان أولاً»

شدد البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي على أن «الاوطان لا تبنى بالتجارة والمال والكراسي، بل بسواعد أبطال يعرفون التضحية من أجل شفاء الوطن».

وقال الراعي خلال تكريم له ولسلفه الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير بدعوة من إذاعة «صوت المحبة» لمناسبة الذكرى السادسة لتفجيرها «ان الكاردينال صفير خُرق بالنار المعنوية، ليحرر شعبه»، مضيفاً: «نحن نأمل ان يبقى لدينا مثال هؤلاء الابطال الذين يؤمنون بلبنان أولاً، والأوطان لا تبنى بالكلام بل بالتضحيات والعمل والاخلاص. ولا ننسى ان لبنان لديه تاريخ مجيد ولم يخلق بالأمس وليس هدية فرنسا، فلبنان هدية الأبطال».

سجناء بدأوا إضراباً عن الطعام

بدأ 122 سجيناً في المبنى «د» (للموقوفين) في سجن روميه المركزي إضرابا عن الطعام في محاولة لتحسين أوضاعهم.

وفيما زارت المبنى امس، لجنة قضائية أمنية للاستماع الى مطالبهم، ذكرت تقارير ان الاضراب عن الطعام جاء في شق منه على خلفية احتجاج السجناء على عدم تمكنهم من استعمال الهاتف الخلوي.

«وزير خارجية» الثوار يلغي زيارته لقطر بعد رفض السعودية عبوره أجواءها

زعماء القبائل الليبية لـ «عفو عام» وفيسترفيله يرفض قتلا مستهدفا للقذافي

عواصم - وكالات - ا ف ب - دعا عدد من زعماء القبائل الليبية خلال اجتماع عقد في طرابلس، الى اصدار عفو عام لانهاء الحرب الاهلية، في وقت تراوح المعارك بين القوات الحكومية والمتمردين مكانها بعد نحو ثلاثة اشهر من بداية النزاع.

واعلن «المؤتمر الوطني العام لقبائل ليبيا»، ان المشاركين فيه يسعون الى «العمل من اجل عفو عام يشمل كل المتورطين في حمل السلاح» منذ بداية الاحتجاجات ضد نظام العقيد معمر القذافي.

وجاء في الاعلان الصادر عن المؤتمر مساء الجمعة، ان مثل هذا القانون من شأنه ان «يفتح المجال امام عهد من السلم والعفو» من دون تقديم تفاصيل في شأن القانون او موعد اصداره. ووصف المؤتمر، المتمردين بـ «الخونة» وتعهد «عدم التخلي» عن القذافي.

كما دعا «القبائل المجاورة للمدن والبلدات التي استولت عليها مجموعات مسلحة الى تنظيم مسيرات سلمية شعبية لتحرير هذه المدن ونزع سلاح المتمردين».

وفي نهاية ابريل، كان ممثلون عن 61 قبيلة اكدوا في بيان اعد في بنغازي معقل المعارضة شرق ليبيا ونشر في باريس، سعيهم الى اقامة «ليبيا موحدة بعد رحيل القذافي».

ميدانيا، يبدو الوضع على ما هو عليه حيث تتركز المعارك في مدينة مصراتة (200 كلم شرق طرابلس) ثالث اكبر المدن الليبية المحاصرة منذ اكثر من شهرين من القوات الحكومية.

وحسب سليمان فورتية، ممثل مصراتة في المجلس الانتقالي (معارضة) الموجود في بنغازي، فان القوات الحكومية متجمعة في زليتن التي تقع على بعد 30 كلم غرب مصراتة.

وقال «انا على يقين من انه سيكون هناك الكثير من المعارك البرية مستقبلا. ويسود قلق في مصراتة، بهذا الشأن لان القوات (التابعة للقذافي) تقوم باستعدادات كبيرة للزحف على مصراتة» مضيفاً «ستأتي القوات من زليتن وستكون على الارجح باللباس المدني».

وقال ناطق اخر باسم المعارضة، ان القوات الحكومية أسقطت قنابل على أربعة صهاريج وقود كبيرة في مدينة مصراتة الغربية، ما أدى الى تدمير الصهاريج واندلاع حريق امتد الى أربعة صهاريج أخرى.

وأضاف أحمد حسن، أن قوات الحكومة استخدمت طائرات صغيرة عادة ما تستخدم في رش المبيدات في الهجوم الذي شن ليلا على منطقة قصر أحمد قرب الميناء.

كما اتهم قوات القذافي باستخدام مروحيات تحمل شارة الصليب الاحمر، لالقاء الغام في ميناء مصراته.

وسقط امس، المزيد من القذائف المدفعية والصاروخية داخل تونس، جراء تجدد المعارك بين قوات القذافي والمعارضة في غرب ليبيا.

وقال ثامر الزرلي المقيم في منطقة الذهبية في اتصال هاتفي مع «يونايتد برس انترناشونال»، إن أكثر من 30 قذيفة هاون وصاروخ «غراد» سقطت داخل تونس.

وفي برلين، أعرب وزير الخارجية الألماني غيدو فيسترفيله عن رفضه لقتل مستهدف للقذافي، على غرار ماحدث لزعيم تنظيم «القاعدة» أسامة بن لادن على يد قوات اميركية خاصة الاسبوع الماضي.

وقال في تصريحات تنشرها صحيفة «بيلد آم زونتاغ» الألمانية، اليوم: «أحالت الأمم المتحدة قضية العقيد القذافي على المحكمة الجنائية الدولية، لذلك فإن المدعي سيقرر أمر الاعتقال، وهذا هو الطريق الصحيح».

وفي روما، اعلن سفير ليبيا عبد الحفيظ قدور انه انضم الى الثوار، وانه يريد البقاء في العاصمة الايطالية، حتى قيام حكومة جديدة.

وألغى علي العيساوي، وزير خارجية المجلس الانتقالي الموقت، زيارته لقطر بعد رفض السعودية السماح لطائرته بعبور أجوائها في طريقه للدوحة رغم انتظاره في مطار القاهرة لأكثر من 20 ساعة.

وصرحت مصادر مسؤولة في مطار القاهرة أن العيساوي وثلاثة اعضاء من المجلس الانتقالي اضطروا لإلغاء رحلتهم إلى الدوحة بعد رفض الرياض، وتوجهوا بالطائرة الخاصة التي كانوا يستقلونها إلى بنغازي.

وكانت طائرة العيساوي هبطت في مطار القاهرة للتزود بالوقود عصر الجمعة، آتية من روما في طريقها إلى الدوحة، وقبل إقلاعها من القاهرة فوجئ «وزير خارجية الثوار» بعدم وجود موافقة من السلطات السعودية لعبور أجوائها.

والخميس، اكدت مجموعة الاتصال حول ليبيا مجددا دعمها للمتمردين من خلال انشاء صندوق خاص لدعم المجلس الانتقالي سيتم تمويله بهبات وقروض خصوصا عربية ومن ارصدة ليبية مجمدة في الولايات المتحدة واوروبا.

ونددت السلطات الليبية، الجمعة، بهذا الاجراء مؤكدة مجددا ان القذافي لن يتخلى ابدا عن الحكم.

السعودية تقر تنظيم هيئة محاربة الفساد

الرياض - ا ف ب - اقر مجلس الوزراء السعودي، امس، تنظيم «الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد»، وهدفها تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد المالي والاداري، حسب «وكالة الانباء السعودية».

وحدد المجلس، صلاحيات الهيئة في «متابعة تنفيذ الاوامر والتعليمات المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين، والتحري عن اوجه الفساد المالي والاداري في عقود الاشغال العامة وغيرها من العقود المتعلقة بالشأن العام».

واشار الى «توفير قنوات اتصال مباشرة مع الجمهور لتلقي بلاغاتهم المتعلقة بتصرفات منطوية على فساد، والتحقق من صحتها واتخاذ ما يلزم في شأنها (...) واحالة المخالفات المتعلقة بالفساد عند اكتشافها الى الجهات الرقابية او جهات التحقيق».

وكان خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز امر قبل نحو ثلاثة اسابيع بتشكيل الهيئة بسبب السيول التي اجتاحت مدينة جدة.

واحالت وزارة الداخلية اكثر من 300 شخص وشركات ومؤسسات ومكاتب استشارية الى التحقيق بتهمة التسبب في كارثة السيول التي ادت الى مقتل 123 شخصا، اواخر العام 2009.

كما امر الملك حينها باحالة المسؤولين عن انهيار المنازل التي جرفتها المياه الى القضاء، ومحاسبة المتورطين في الفساد وسوء الادارة.

وخلص التحقيق الى ان مرافق المدينة غير مهيأة لتصريف السيول، وان البناء العشوائي بداخلها وحولها كان سببا في تهدم الاف المنازل.

يذكر ان السيول اجتاحت جدة مرة اخرى في 27 يناير الماضي موقعة اربعة قتلى على الاقل.

اتهمت واشنطن بصناعة بن لادن و«الإرهاب الإسلامي»

ناشطة مصرية لفيرشبو: أنا ممكن أقتلك دلوقتي

| القاهرة - من إبراهيم جاد |

التقى مساعد وزير الدفاع الأميركي ألكسندر فيرشبو، في مقر السفارة الأميركية في القاهرة، أمس، وفدا من النشطاء المصريين للحوار معهم حول الثورة المصرية.

اللقاء، الذي حضره 6 من الشباب يمثلون التيار الليبرالي وشاب ينتمي إلى جماعة «الإخوان المسلمين» - شهد حوارا ساخنا، على اثر تأكيد نائب وزير الدفاع، أن أميركا جاهزة لتقديم مساعدات للمصريين، ما أغضب عضو ائتلاف الثورة الناشطة أسماء محفوظ، والتي ردت على ذلك قائلة «إن أميركا دعمت الديكتاتوريات العربية في الشرق الأوسط ومنها مصر من أجل مصالحها فقط».

وأكدت محفوظ من ناحية ثانية أن «مصر عربية وستظل كذلك»، وذلك ردا على نشطاء آخرين حضروا اللقاء، ومنهم إسراء عبدالفتاح، بالضغط على الجيش لتحقيق الديموقراطية الكاملة، مطالبة بأن تبتعد مصر عن الدول العربية.

وتطرق اللقاء للحديث حول مقتل زعيم تنظيم «القاعدة» أسامة بن لادن، فأكدت محفوظ، إن «بن لادن صناعة أميركية لتخويف الشعوب من الإرهاب الإسلامي الذي صنعته أميركا في الأصل». وفاجأت محفوظ مساعد وزير الدفاع بقولها، «أنا ممكن أقتلك دلوقتي زي ما بتقتلوا الشعوب فى بلاد كثيرة، وأبرر كلامي بحاجات تانية كتيرة زي ما عملتوا في أبوغريب وغيره».

انعقاد «مؤتمر مصر الأول» لحماية الثورة

| القاهرة - من أغاريد مصطفى |

بمشاركة نحو 5 آلاف مصري يمثلون مختلف القوى والأحزاب السياسية عدا جماعة «الإخوان المسلمين»، انطلقت في القاهرة، أمس، أعمال «مؤتمر مصر الأول... الشعب يحمي ثورته»، والذي يهدف إلى المحافظة على قوة الدفع التي فجرتها «ثورة 25 يناير» وضمان المحافظة على مكتسبات الثورة ومواصلة الطريق حتى تحقيق بقية أهدافها.

وبدأ المؤتمر بالوقوف دقيقة، حدادا على أرواح الشهداء، بعدها عُزف السلام الوطني في أجواء غلبت عليها الشعارات الوطنية وهتافات «ثورة 25 يناير».

وقال وزير التنمية المحلية اللواء محسن النعماني في المؤتمر، ان «الرسالة التي أحملها إليكم، من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئاسة الوزراء هي أن هذه الحكومة هي حكومة تنطلق من شعب مصر وتهدف إلى تحقيق مطالب الشعب المصري».

واضاف: «الحكومة الحالية ليست حكومة سلطة بل حكومة شعب، ومهمتها هي تهيئة المناخ المناسب لتسليم السلطة لمن تختارونه أنتم».

لكن ناشطين قاطعوا النعماني مرات عدة، مرددين هتافات تطالب بإطلاق كل المعتقلين، خصوصا أعضاء حركتي «6 أبريل» و«9 مارس» الاحتجاجيتين.

غضب كنسي من ظهور كاميليا على قناة «الحياة» القبطية

| القاهرة - «الراي» |

يبدو أن قضية زوجة راعي كنيسة مار جرجس في دير مواس في المنيا، كاميليا شحاتة، تنتقل كل يوم من مربع إلى مربع جديد، وعادة «مثيرة للقلق».

فبين تظاهر السلفيين، الجمعة قبل الماضي، الذين طالبوا بالإفراج عنها، كونها أعلنت إسلامها، وتظاهر الأقباط، أول من أمس، الذين اكدوا أنها مسيحية، وما أعلنه محاميها، أمس، من تخوفه وقيادات الكنيسة من ظهورها على قناة مسيحية خارج مصر لتؤكد أنها مسيحية، تبدو «كرة النار» في «ملف كاميليا» في طريقها الى أن تكبر.

من جهته، كشف المستشار القانوني للكنيسة الأرثوذكسية نجيب جبرائيل أن «كاميليا شحاتة تعيش حياتها في سعادة واستقرار وهي راضية بدينها المسيحي».

وقال: «كاميليا ذهبت معي إلى الشهر العقاري وقامت بعمل توكيل لي منها برقم 1735 لسنة 2011، واتخذت كل الإجراءات القانونية من دون أن تستغيث بأحد أو تطلب المساعدة من أحد أو تحاول الهروب، كما يدعي البعض، خصوصا من السلفيين».

وأضاف: «ما أقوله هو دليل قاطع على أنها لم تكن مجبرة على شيء، فهي حرة طليقة ولا داعي للتدخل في علاقتها بالرب أو اختيارها لديانتها، وعندما اختفت فتيات مسيحيات وظهرن بعد ذلك مسلمات لم تتدخل الكنيسة أو تجبرهن على العودة إلى المسيحية، ولم يتظاهر مسيحي واحد ضد إسلامهن».

وردا على دعاوى إسلامية بضرورة رد كاميليا إلى الإسلام، قال: «كاميليا إذا أسلمت كان يجب على المختص بالأزهر أن يبلغ النيابة فحسب من دون ممارسة أي ضغط على جهات التحقيق، لتصل إلى نتيجة معينة ترضي طرفا محددا».

وكشف أيضا أن «كاميليا تفكر في الهجرة إلى أستراليا، حتى تتخلص من الاشاعات حولها»، موضحا أنه «لا توجد أي عقبات في سفرها، خصوصا أن اسمها ليس في قائمة الممنوعين من السفر».

وقال: «كاميليا مسيحية 100 في المئة، وهي لم تعتنق الإسلام، ولم تذهب إلى مشيخة الأزهر كما ادعى البعض، وأنها تعتز بمسيحيتها، وكل ما جرى مجرد خلاف عائلي تركت على إثره منزل الزوجية ومكثت أياما عدة مع أسرة قريبة لها، ثم تدخل الأصدقاء».

في المقابل، أبدى جبرائيل في بيان، أمس، عن انزعاجه من نية كاميليا الظهور على قناة «الحياة» القبطية في فيديو مسجل.

وأكد في البيان: «فضلنا بصفة خاصة إحدى القنوات الرسمية حفاظا على استقرار وسلامة نسيج هذا الوطن، لكن ترتيب ظهورها على فضائية الحياة القبطية، يتم من دون علمي أو موافقتي، وإذا لم توافق على الحضور إلى النيابة العامة للإدلاء بأقوالها سأنسحب من القضية».

وقالت مصادر قريبة من الكنيسة إن «ظهور كاميليا في فضائية خارج مصر، قد يغضب الكنيسة وقياداتها، خصوصا وأن لهذه القناة مواقف مثيرة، مع القيادات المصرية الرسمية ومع الكنيسة».

تتمات

ضريبة الدخل

ويعتبر في حكم الأشخاص في الكفالة الابن او الابنة الذي لم يبلغ سن الواحد والعشرين سنة والذي لا يكون له دخل، أو إذا كان طالباً جامعياً ولم يتجاوز عمره 28 سنة وليس له دخل، وكذلك الابن ذو العاهة الذي لا يحقق دخلا إجماليا يتجاوز 30 الف دينار خلال السنة الخاضعة للضريبة.

ويدخل أيضاً في هذا الإطار أحد الوالدين او كلاهما في حال كان دخلهما المجمع للسنة الخاضعة للضريبة لا يتجاوز 30 ألف دينار.

يعني ذلك أن رب العائلة المكونة من 4 أفراد مثلاً لا يخضع لضريبة على راتبه إلا إذا بلغ دخله السنوي 35200 دينار، شاملاً العلاوات والمكافآت (البونص)، حتى العينية منها، أي ما يعادل 2933 ديناراً شهرياً.

يشار هنا إلى أن متوسط دخل الفرد في الكويت يقارب 13 ألف دينار، أي أن حدود الإعفاء الضريبي تزيد على ضعف متوسط الدخل الفردي بالنسبة للشاب الأعزب!

الملا يتمنى

حيث يعود صاحبه النائب الى البلاد للتشاور مع قاعدته الانتخابية، فيما كان النائب خالد السلطان واضحا في الوقوف ضد الاستجواب ومع مساندة الشيخ محمد «الذي نطق بلسان حال أهل الكويت».

ودعا النائب الملا الشيخ احمد الفهد الى «تجهيز نفسه» للاستجواب الذي قدمته كتلة العمل الوطني قبل استقالة الحكومة. وقال: «بما ان الفهد عاد الى تولي الحقائب نفسها فإن عليه أن يستعد للمواجهة. ونتمنى ان يكون خاض معسكرا تدريبيا خلال فترة الاستقالة».

من جهة اخرى، شدد الملا على تأكيد «عدم قبول الاساءة الى شخص وزير الصحة الدكتور هلال الساير أو أسرته الكريمة. ومن لديه حجج او براهين فليظهرها في جلسة الاستجواب المعلن للدكتور الساير، ووقتذاك سنقيم الموقف. وإن كنت لا اشك في نزاهة الدكتور الساير وتاريخه ومستواه الاكاديمي».

وقالت النائب الدكتورة أسيل العوضي إن «أي استجابة لضغوطات اهل المصالح في استبعاد الدكتور الساير دليل على أن أمر الحكومة ليس في يد رئيسها. وإن استجيب لاستبعاد الساير فإن ذلك يعد خسارة للكويت».

وطلبت ممن يمتلك أي قرائن ضد الساير الى تقديمها «بدلا من الخوض في العموميات. وما نعرفه أن وزير الصحة اوقف بعض المناقصات المشبوهة لأحد المتنفذين واوقف بعض المعاملات التي يقتات عليها بعض النواب».

وقال النائب الدكتور فيصل المسلم «نحن لا نبني على أي أسماء جديدة في الحكومة سرابا من الآمال أو الأوهام نبيعها للشعب الكويتي لقناعتنا بان الفشل سيكون مصير الحكومة السابعة لسمو رئيس الوزراء».

وأشار الى أن هجوم «الشلة» على وزير الصحة الدكتور هلال الساير لمنع اعادة توزيره «خير دليل على علاقتهم المصلحية. وأظن أن رئيس الوزراء سيستجيب لمطلبهم بعدم توزير الساير ليخلو لهم طريق استملاك وزارة الصحة».

واستغرب النائب عبدالرحمن العنجري الجهود الحثيثة التي يبذلها البعض من أجل اقصاء وزير الصحة من التشكيلة الحكومية المرتقبة.

وقال العنجري لـ«الراي» ان هناك متنفذين يريدون السيطرة لتحقيق غاياتهم ومبتغاهم. ومن الواضح أن الوزير الساير يشكل عقبة في طريقهم يريدون ازاحتها، لأنه رجل نزيه يضع الكويت ومصلحتها نصب عينيه.

ورأى العنجري أن أفضل وسيلة للتعامل مع الاستجوابات هي مواجهتها وليس الهروب منها. ومن يستحق البقاء يستمر في عمله ومن يسقط يذهب الى بيته. المهم الكويت والتحديات التي تواجهها السياسيون زائلون وهي الباقية.

واستبعد النائب فيصل الدويسان أن يكون استجواب نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ محمد الصباح من قبل النائب صالح عاشور قبل تقديم الحكومة استقالتها مشروع ازمة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، «وإن كانت هناك اطراف تريد أن نعود الى أجواء ما قبل استقالة الحكومة».

وقال الدويسان لـ«الراي» إن النائب عاشور لم يعلن بشكل واضح نيته تقديم استجواب الشيخ محمد، لكن من اللافت أن هناك أطرافا تريد زج اسمه بغية تعقيد الامور والايحاء بأن النواب الذين دعموا الحكومة في مواقف سابقة جنحوا الى الانقلاب عليها.

من جهته، اكد النائب خالد السلطان أن «أي استهداف لشجاعة وزير الخارجية بعد الاجراءات التي اتخذها على خلفية اكتشاف شبكات التجسس الايرانية في البلاد سيفهم مغزاه» كاشفاً في الوقت ذاته عن عزمه اقتراح فكرة دعوة لجنة الشؤون الخارجية لاعضاء السلطتين او عقد جلسة خاصة للمجاميع النيابية اليوم للوقوف على اخر تطورات التعاطي الحكومي مع الملف الايراني.

وقال السلطان لـ«الراي» انه «كان لوزير الخارجية الشيخ محمد الصباح موقف شجاع في كشف الخلايا التجسسية التي كانت تستهدف امن وسلامة الكويت، بعد ان تم الكشف عن وجود خليتين مجهزتين ومدربتين على استعمال السلاح وتحضير المتفجرات. وهو امر ينم عن تخطيط لاحداث وعمليات تخريبية في الكويت واحتمال تنفيذ مخطط يستهدف البلاد وكيانها».

وأضاف «اي استجواب يستهدف هذه الشجاعة سيفهم مغزاه وسنكون اول المساندين للشيخ محمد في أي موقف يتخذ بشأنه»، مشيراً الى ان «الدكتور محمد نطق بلسان حال اهل الكويت ويستحق منا ان نتخذ موقفا شجاعا لمساندته».

على صعيد متصل تكشف السلطان عن عزمه التحرك لعرض فكرة عقد جلسة او اجتماع موسع للجنة الشؤون الخارجية على المجاميع النيابية اليوم لمناقشة الاجراءات الحكومية ازاء تطورات الملف الايراني، للتعرف على كافة الخطوات التي اتخذتها الاجهزة المعنية ازاء هذا الملف.

ولفت الى ان فكرة دعوة لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية للفريق الحكومي «قد تغني عن عقد الجلسة الخاصة لمناقشة هذا الملف الحساس».

في موضوع آخر، أكد السلطان أن وزير الصحة الدكتور هلال الساير من الكفاءات القيادية التي أثبتت جدارتها في إدارة وزارة الصحة، مشيراً الى أن «ما نراه من تقدم ملحوظ في كفاءة وأداء الخدمات الصحية، بالإضافة الى مشاريع الإصلاح المخطط لها تستوجب استمرار الدكتور الساير وزيراً للصحة بعيداً عن التجاذبات السياسية والمصالح الخاصة» رافضا «أي مطالبة مدفوعة بأسباب خاصة لإبعاده عن التشكيل الوزاري».

وطالب النائب علي الدقباسي بنظرة حكومية متأنية في الرواتب والبحث عن مكامن الخلل ومعالجتها بدلا من الوقوف في وجه الزيادات التي يقرها المجلس بناء على تلمسه حاجات المواطنين.

وأشار الدقباسي الى أن الجمارك من بين المواقع التي تعاني خللا شديدا في الرواتب، رغم اهمية وحساسية الدور المنوط برجالها.